

بحث بعنوان

دور الدائرة القانونية في البلدية في تحصيل حقوق البلدية من المجتمع المحلي

إخلاص حسين حسن حمدان

الدائرة القانونية

بلدية جرش

الملخص

هدف البحث الحالي بيان دور البلدية في تحصيل إيرادات وحقوق البلدية وفق الأطر القانونية الناظمة للعمل البلدي، وقد تناول البحث ماهية البلدية وأهميتها واختصاصاتها وماهيتها وتكوينها وفق قانون الإدارة المحلية الحالي، وبينت أبرز العوائق التي تواجهها البلديات ومجالسها في أدائها خدماتها بالمفهوم التقليدي، كذلك أبرز البحث التحديات التي تواجهها الدائرة القانونية للبلديات في الأردن ونصوصه ومقومات الاستثمار وخصائصه، وبيان الآثار والتحديات لعملية الاستثمار البلدي. واليات البلدية وأشكال دعم الاستثمار المحلي في البلديات.

Abstract

The objective of the current research is to clarify the role of the municipality in collecting the revenues and rights of the municipality in accordance with the legal frameworks regulating the municipal work. The challenges faced by the legal department of municipalities in Jordan, its texts, investment constituents and characteristics, and a statement of the effects and challenges of the municipal investment process. Municipal mechanisms and forms of support for local investment in municipalities.

مقدمة عن الدائرة القانونية

الدائرة القانونية هي وحدة إدارية تعمل في البلديات وتكون جزءًا من المجلس البلدي. وتقوم الدائرة القانونية بالعمل على تطوير وتنفيذ السياسات القانونية والإدارية المتعلقة بالبلدية، وتعمل على تحقيق التناسب القانوني والعدل في العمليات الإدارية التي تتم في البلدية.

في الأغلب، يتم تعيين الموظفين في الدائرة القانونية من المحامين المؤهلين والذين يتمتعون بالخبرة القانونية الكافية للعمل في هذا المجال.

تقوم بالمهام والواجبات التالية:

1. ابداء الراي القانوني بجميع المعاملات التي تحال اليها ، وتقديم المشورة القانونية لرئيس البلدية والمجلس البلدي .
2. متابعة القضايا لدى مكاتب المحامين المعتمدين للدفاع عن البلدية ومتابعة تزويد محامي البلدية بالبيانات والوثائق المتعلقة بالقضايا المحولة اليهم.
3. تمثيل البلدية امام المحاكم في القضايا التي توكل اليها.
4. صياغة ومراجعة التعليمات والقرارات التي تصدر عن البلدية.
5. المطالبة بالتعويضات عن الاضرار التي تلحق بمتلكات وآليات البلدية جراء الحوادث التي تتعرض لها.
6. استلام كافة الاوراق المتعلقة بالقضايا ودراستها واتخاذ الاجراء اللازم بشأنها.
7. صياغة الإنذارات التي توجه للمطالبة بالمبالغ المستحقة للبلدية مثل الإيجارات والضرائب والرسوم والعوائد وغيرها من التحقيقات.

8. الاشتراك بلجان التحقق.

الهدف العام : تقديم الخدمات الاستشارية القانونية لرئيس البلدية ولجميع مديريات ودوائر البلدية والتحقق من أن جميع الأعمال تتم وفقاً للأسس القانونية السليمة.

أهمية وجود الدائرة القانونية في البلديات

تعد الدائرة القانونية في البلديات من المؤسسات الرئيسية التي تعمل في مجال العدالة والقانون في المناطق المحلية. وتلعب الدائرة القانونية في البلديات دوراً هاماً في التعامل مع المشاكل القانونية التي قد تواجه المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدة والدعم للأفراد والعوائل التي قد تعاني من مشاكل قانونية.

تتيح الدائرة القانونية في البلديات الفرصة للأفراد للتعامل مع أمورهم القانونية بشكل مباشر ومنخفض التكلفة في مكان مجاور لمسكنهم، وتتيح للمجتمعات المحلية الوصول إلى العدالة والقانون من خلال موظفي الدائرة القانونية المدربين والمختصين.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدائرة القانونية في البلديات على توعية المجتمعات المحلية بقوانين المنطقة وتعزيز التفاهم والتعاون مع المجتمعات المحلية للتعامل مع المشاكل القانونية وحل النزاعات.

الأقسام التابعة للدائرة القانونية في البلديات

1. قسم الدراسات القانونية

الهدف العام : تقديم الخدمات الاستشارية القانونية لرئيس البلدية ولجميع مديريات ودوائر البلدية.

الإختصاصات التنظيمية : ولتحقيق الهدف العام للقسم يتم ممارسة الإختصاصات التالية :-

- القيام بالدراسات القانونية التي تتطلبها أعمال البلدية.
 - الإعداد الفني للمهام القانونية التي يمارسها رئيس البلدية.
 - إعداد مشروعات الأنظمة واللوائح الخاصة بمجالات نشاط البلدية.
 - إبداء الرأي القانوني فيما يعرض عليها من مديريات ودوائر البلدية المختلفة بشأن تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات السارية.
 - إجراء التحقيقات ودراسة التظلمات والشكاوي ومخالفات العاملين المحالة للدائرة وإبداء الرأي القانوني بشأنها.
 - إنشاء وتحديث مكتبة قانونية تضم كافة القوانين واللوائح والقرارات والدراسات الفنية ذات العلاقة بأعمال دوائر ومديريات البلدية.
 - القيام بأي أعمال أخرى يكلف بها وتقع في نطاق إختصاصاته.
2. قسم متابعة المخالفات

الهدف العام : التأكد من سلامة الأعمال وصحة الإجراءات وتنفيذها وفق النظم واللوائح والتعليمات الصادرة في ذلك.

الإختصاصات التنظيمية:

ولتحقيق الهدف العام للقسم يتم ممارسة الإختصاصات التالية:

- تنفيذ القواعد والقرارات التي تنظم التعامل مع المخالفات الواردة من دوائر البلدية والتصرف بشأنها.
- وضع برنامج زمني يتضمن أعمال القسم لمتابعة المخالفات.
- رصد وتسجيل المخالفات وتصنيفها حسب مجالاتها وعلاقتها بالدوائر والأقسام المختلفة.
- تحليل المخالفات والتعرف على أسبابها ونتائجها وتحديد أساليب معالجتها وتجنبها.
- التنسيق مع الدوائر والأقسام والتعاون معها في رصد وتحليل المخالفات وتنفيذ إجراءات علاجها وتجنبها.
- إعداد التقارير الدورية وغير الدورية عن الأعمال والإنجازات بشأن المخالفات.
- القيام بأي مهام أخرى ذات علاقة بأعمال القسم .

3. قسم العقود والاتفاقيات

الهدف العام : ضمان سلامة مشروعات العقود التي تبرمها البلدية في كافة أعمالها من الناحية القانونية.

الإختصاصات التنظيمية:

لتحقيق الهدف العام للقسم يتم ممارسة الإختصاصات التالية:

- إعداد ومراجعة مشروعات العقود والاتفاقيات التي تبرمها البلدية في كافة أعمالها ووضع صياغتها النهائية.
- القيام بالدعوي أمام الجهات المختصة في حالة نشوب نزاع على العقود والاتفاقيات التي تكون البلدية طرفاً فيها.

- تمثيل البلدية أمام القضاء في المنازعات التي ترفع ضدها وخاصة بالعقود والإتفاقيات.
- القيام بأي أعمال أخرى يكلف بها.

مهام الدائرة القانونية في البلديات التي تخص المجتمع المحلي

تعتبر الدائرة القانونية في البلديات من المهام الرئيسية للبلديات وهي تعني بتنفيذ القانون والعدل في المجتمع المحلي. وتتمثل مهام الدائرة القانونية في البلديات في:

1. التعامل مع الشكاوى والتصريحات المقدمة من قبل المواطنين أو المنظمات في مجالات مختلفة مثل العدل العام، وإدارة الأموال العامة، والتعامل مع الشكاوى الخاصة بالملكية والعقارات، وإدارة المجتمع المحلي.
2. تقديم المشورة القانونية للبلدية وللمواطنين في مجالات مختلفة.
3. المشاركة في تحقيق العدالة في المجتمع المحلي من خلال المشاركة في العمليات القضائية المتعلقة بالبلدية.
4. التعامل مع الأمور القانونية المتعلقة بالبلدية، وتحديد الإجراءات القانونية اللازمة في كل موقف.
5. المشاركة في تطوير السياسات والإجراءات القانونية التي تتعلق بالبلدية وتنفيذها.
6. التعامل مع الأمور القانونية المتعلقة بالعقارات والملكية العامة في البلدية.
7. المشاركة في تدريس القانون والعدل للمواطنين وتوعيتهم.

مفهوم الخدمات الإستشارية في الدائرة القانونية

خدمات الإستشارات القانونية هي خدمات قانونية تقدمها المحامون والمستشارون القانونيون للعملاء الذين يحتاجون الى المساعدة في التعامل مع المشاكل القانونية التي يواجهونها. يمكن للعملاء الاستفادة من هذه الخدمات من خلال التعاون مع المحامي أو المستشار القانوني للحصول على المشورة والمساعدة في التعامل مع المشاكل القانونية المعقدة.

يمكن للخدمات الإستشارية القانونية أن تتضمن المشورة القانونية والمساعدة في التنسيق مع الجهات القانونية والتنسيق مع العملاء للحصول على النتائج المرغوبة. كما يمكن للعملاء الاستفادة من الخدمات الإستشارية القانونية للحصول على المساعدة في التعامل مع الدعاوى القانونية والتنسيق مع المحاكم والجهات القانونية الأخرى.

يجب أن يكون لدى العملاء الذين يرغبون في الاستفادة من الخدمات الإستشارية القانونية معرفة وإدراك جيد للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال القانوني الذي يتعلقون به.

دور البلديات في حق التنمية المستدامة في ظل قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان

البلديات تلعب دور هام في تحقيق التنمية المستدامة في الدول التي تعمل على أساس قواعد القانون الدولي، وذلك لأنها تعمل كمؤسسة محلية ذات سلطة ومسؤولية كبيرة في مجال التنمية المحلية.

يمكن للبلديات تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تحسين الجودة العامة للحياة المحلية، وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة، وتعزيز الاقتصاد المحلي والتوظيف، والعمل على تحسين البيئة والمياه

<https://jasps.com>

والنفايات والإنتاج الطاقة المستدام. كما يمكن للبلديات العمل على تعزيز المشاركة المحلية وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية وضمان حقوق الأفراد في المجتمع.

لتحقيق هذا الدور الهام في التنمية المستدامة، يجب على البلديات العمل على التعاون مع الجهات الحكومية والأطراف الخاصة والمجتمع المدني لتحقيق التعاون الفعال وتحقيق التنمية المستدامة. كما يجب على البلديات الالتزام بقواعد القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل أنظمة العدالة الدولية.

دور الدائرة القانونية في تحصيل حقوق البلدية

الدائرة القانونية هي مجمل القوانين واللوائح واللجان التي تهدف إلى تنظيم العلاقات القانونية بين الجهات الحكومية والمدنية وبينها وبين الأفراد والمؤسسات في المجتمع. وتلعب الدائرة القانونية دوراً هاماً في تحصيل الحقوق للبلديات، لأنها تعطي البلديات القدرة على التعامل مع الأمور القانونية وتعزيز حقوقها وحقوق المواطنين المتعاملين معها.

ويمكن للدائرة القانونية مساعدة البلديات في تحصيل حقوقها من خلال التعامل مع العقود والاتفاقيات التي تتعلق بعمل البلدية، ومن خلال إعداد اللوائح والقوانين التي تنظم العلاقات القانونية بين البلدية والمواطنين والمؤسسات الأخرى. كما يمكن للدائرة القانونية مساعدة البلديات في التعامل مع المخالفات القانونية والدعاوى القضائية التي قد تتعلق بعمل البلدية.

كما يمكن للدائرة القانونية مساعدة البلديات في تحقيق أهدافها وإنجاز المهام التي تتعين عليها من خلال التعامل مع العقود والاتفاقيات التي تتعلق بعمل البلدية.

مكونات الدائرة القانونية في البلديات

الدائرة القانونية في البلديات هي الهيكل القانوني الذي يتحكم في العمليات التي تخص البلديات وتتضمن العديد من المؤسسات والجهات التي تعمل في مجال البلديات. وتتألف الدائرة القانونية في البلديات من:

- البلدية: هي المؤسسة الرئيسية للبلديات وتقوم بتنفيذ السياسات العامة للبلدية وتتحكم في العديد من المجالات مثل البنية التحتية والمياه والصرف الصحي والتعليم والصحة العامة.
 - مجلس البلدية: هو الهيئة التي تقوم بتشكيل السياسات العامة للبلدية وتتألف من المحافظ العام وعدد من العضوين المنتخبين من المجتمع.
 - المحكمة البلدية: هي المحكمة التي تقوم بتدبير القضايا القانونية التي تتعلق بالبلديات وتعالج الخلافات التي قد تحدث في مجال البلديات.
 - العديد من الجهات الإدارية والمؤسسات الأخرى التي تعمل في مجال البلديات وتشمل المدارس والمستشفيات والمكاتب وغيرها.
- وتعتبر الدائرة القانونية في البلديات مهمة جداً في تنفيذ السياسات العامة للبلديات وتحقيق العديد من الأهداف الرئيسية لها.

التحديات التي تواجهها الدائرة القانونية في البلديات

هناك العديد من التحديات التي يمكن للدائرة القانونية في البلديات أن تواجهها، مثل:

- التحديات الإدارية: قد يواجه الدائرة القانونية في البلديات تحديات في التعامل مع الإدارة المحلية وتحقيق التنسيق والتعاون معها في إطار العمل القانوني.
- التحديات المالية: قد يواجه الدائرة القانونية في البلديات تحديات في الحصول على الموارد اللازمة للقيام بعملية العمل القانوني وتعزيز القدرات القانونية.
- التحديات التنظيمية: قد يواجه الدائرة القانونية في البلديات تحديات في التعامل مع التنظيمات المحلية والتي قد تكون متعددة ومعقدة.
- التحديات القانونية: قد يواجه الدائرة القانونية في البلديات تحديات في التعامل مع القوانين المحلية والقوانين الفيدرالية وتحقيق التنسيق بينهما.
- التحديات السياسية: قد يواجه الدائرة القانونية في البلديات تحديات في التعامل مع السلطات المحلية وتحقيق التنسيق معها والعمل مع المؤسسات الحكومية والقطاع العام.

تطورات الدائرة القانونية في البلديات

تطورات الدائرة القانونية في البلديات هي التغييرات التي تحدث في القوانين واللوائح المتعلقة بالبلديات وبشكل عام في القانون المدني الذي ينظم العلاقات المدنية في البلديات. هذه التغييرات قد تتعلق بمختلف المجالات، مثل الأمن العام والسلامة العامة، العقارات والإسكان، التعليم والصحة، والخدمات العامة الأخرى.

من أهم التطورات التي تحدث في الدائرة القانونية في البلديات هي:

- تعديل القوانين واللوائح المتعلقة بالبلديات للمطابقة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع.

- إضافة أو حذف بعض القواعد القانونية التي تنظم العلاقات المدنية في البلديات.
- تعديل العقود والاتفاقيات التي تنظم العلاقات التعاونية بين البلديات والدولة وبين البلديات والجهات الخارجية.
- تعديل الضوابط واللوائح التي تنظم العمليات التشغيلية والإدارية في البلديات.
- التعامل مع المشاكل والتحديات التي قد تواجه البلديات في التنفيذ الفعلي للقوانين واللوائح.

تأثير الدائرة القانونية على المجتمع

تأثير الدائرة القانونية على المجتمع يمكن أن يكون عددًا من الطرق، ومنها:

- الامتثال للقانون: الدائرة القانونية تعطي الأفراد والمؤسسات الحق في التعامل مع بعضهم البعض بشكل معقول ومعتدل، وتحدد الحدود التي يجب ألا يتعدى عليها. وهذا يساعد في إنشاء مجتمع مستدام وآمن.
- حماية الحقوق: الدائرة القانونية تحدد الحقوق التي تملكها الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وتعطيهم الحماية اللازمة من التعرض للإهانة أو التعرض للإضرار.
- الإجراءات القضائية: الدائرة القانونية توفر الإجراءات القضائية اللازمة لحل النزاعات والخلافات التي قد تحدث في المجتمع. وهذا يساعد في إحلال الأمان والنظام في المجتمع.

دور البلديات في تنظيم المجتمع من حيث الحقوق والواجبات

تقوم البلديات بتنظيم المجتمع المحلي وتعد مؤسسات حكومية رئيسية في الدول التي تعمل على نطاق محلي. وتقوم البلديات بعدة وظائف ومهام تهدف إلى تحقيق العدالة والتنمية المحلية المستدامة. ومن بين هذه الوظائف:

- تنظيم الخدمات العامة: كالخدمات المياه والصرف الصحي والنقل العام والتدفئة والتلفزيون والتلفون والطاقة الكهربائية.
- التعليم والتربية: البلديات قد تقوم بتدبير المدارس العامة والمراكز التعليمية الأخرى الموجودة في مجتمعها.
- البناء والتخطيط العمراني: البلديات قد تقوم بتخطيط المدن والقرى وتوفير الموارد اللازمة للبناء والتطوير.
- الشؤون الاجتماعية: البلديات قد تقوم بتوفير الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي وتعزيز التكافل المحلي.
- الحماية البيئية: البلديات قد تقوم بتدبير البيئة المحلية وتحفظ الموارد الطبيعية وتعزز التنمية المستدامة.

كيفية تطور البلديات عن طريق الدائرة القانونية

تتم تطوير البلديات عن طريق الدائرة القانونية من خلال عدة خطوات رئيسية:

- التعريف بالهدف: يجب التعرف على الهدف المستهدف من الدائرة القانونية المراد تطويرها، وكيفية الوصول إلى هدف التطوير، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها للوصول إليه.

- التعريف بالجهة المسؤولة: يجب التعريف بالجهة المسؤولة عن تطوير الدائرة القانونية، وكيفية التواصل معها وتلبية احتياجاتها.
- التعريف بالموارد المتاحة: يجب التعريف بالموارد المتاحة للتطوير، مثل المعايير المعتمدة والإجراءات المتبعة، وكيفية التعامل مع المشاكل المحتملة في هذا المجال.
- التعريف بإجراءات التطوير: يجب التعريف بإجراءات التطوير المتبعة، وكيفية التعامل مع الأخطاء والمشاكل المحتملة، وكيفية التحقق من التقدم في العمل.
- التعريف بالنتائج المتوقعة: يجب التعريف بالنتائج المتوقعة من التطوير، وكيفية التحقق من تحقيق هذه النتائج، وكيفية التعامل مع الأخطاء.

الاجراءات التي تقوم بها الدائرة القانونية في البلدية

تقوم الدائرة القانونية بعدة اجراءات مهمة مثل:

1. التعامل مع الشكاوى والشكايا المتعلقة بالعدل والقانون في البلدية.
2. التعامل مع الدعاوى القضائية المتعلقة بالبلدية.
3. التعامل مع الاحكام التي ينظمها المحافظ العام والعدل العام في البلدية.
4. التعامل مع العقود والاتفاقيات التي ينظمها البلدية.
5. تقديم المشورة القانونية للبلدية وللمواطنين.
6. التعامل مع الاستفسارات والمعلومات القانونية التي تتعلق بالبلدية.
7. التعامل مع التطبيق القانوني للتدابير التنظيمية والتنظيمية التي يتخذها البلدية.

8. التعامل مع التدابير التنظيمية والتنظيمية التي يتخذها البلدية للتعامل مع الشؤون المالية والتدفقات المالية.

9. التعامل مع التدابير التنظيمية والتنظيمية التي يتخذها البلدية للتعامل مع الشؤون الاجتماعية والثقافية.

العقوبات التي تعمل بها الدائرة القانونية في حالة المخالفات في البلدية

هناك العديد من العقوبات التي يمكن اتخاذها من قبل الدائرة القانونية في حالة المخالفات في البلدية، وهذه هي بعض العقوبات الممكنة:

- الغرامة: يمكن للدائرة القانونية أن تحدد مبلغ من الغرامة المستدعاة للأشخاص الذين يرتكبون مخالفات في البلدية.
- العقوبة الجنائية: في بعض الحالات، يمكن للدائرة القانونية المختصة بالمخالفات في البلدية أن تحاول التحقيق في المخالفات وتقديم الدعاوى الجنائية ضد المخالفين.
- الإجراءات الإدارية: يمكن للدائرة القانونية أن تدعو إلى الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمخالفات، مثل الإخلاء من العقارات التي تم التخلي عنها أو العقوبات المالية التي يمكن أن تفرضها على المخالفين.
- الإجراءات العملية: يمكن للدائرة القانونية أن تدعو إلى الإجراءات العملية المتعلقة بالمخالفات، مثل إغلاق المحلات التي تعمل بشكل غير قانوني أو التدابير التي يمكن أن تتخذها لإصلاح العقارات التي تعتبر مخالفة للقانون.

علاقة الأمن العام مع الدائرة القانونية في البلديات

تعتبر الدائرة القانونية في البلديات جزءاً من الأمن العام وهي مسؤولة عن التعامل مع الأمور القانونية المتعلقة بالبلديات، وذلك من خلال تداول القضايا المدعومة على الأساس القانوني والقانوني الداخلي للبلدية. وتعمل الدائرة القانونية في البلديات على إدارة وتنفيذ العديد من المهام القانونية التي تتعلق بأمور البلدية، مثل تداول القضايا الخاصة بالملكية والإنتاج القانوني الخاص بالبلدية، وتنفيذ العقود المتعلقة بالبلدية، وتقديم المشورة القانونية للبلدية.

كما تعمل الدائرة القانونية في البلديات على إجراء الدعاوى القانونية المتعلقة بأمور البلدية وتنفيذ الأحكام القضائية التي تتعلق بها. وتعتبر الدائرة القانونية في البلديات واحدة من العناصر الرئيسية المسؤولة عن تطبيق القانون والعدل في البلدية وضمان الأمن العام في المنطقة.

يعتبر التعامل مع الأمور القانونية في البلديات من المهام الرئيسية للدائرة القانونية وهو يساعد في تحقيق الأمن العام في المنطقة وضمان سيره بشكل جيد.

الخاتمة

إياد عبد المجيد سلمان الضمور، (٢٠٢٢)، دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي وأثره وفق الأطر القانونية النازمة للعمل البلدي، وزارة الإدارة المحلية / الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.

محمود عبدالحليم احمد الخرايشه، (٢٠٢٢)، دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي، العدد ثمانية وأربعون، الإصدار الثاني، ص ٤٠٩ - ٤١٨.

غفاري، زحوط، & فاطمة الزهراء، زكريا. (2020). دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية.

خليل، دقمان، & رابح، يوسف. (2020). آليات تفعيل دور البلدية في التنمية المحلية في الجزائر.

عبار، عبد العزيز، بوخريص، & بلخير. (2019). دور البلدية في التنمية المحلية في ظل المرسوم التنفيذي 199/18.

شرقي سوسن، & فقراوي حسينة. (2019). دور البلدية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

مداسي، عماد الدين، شريد، & بلال. (2022). دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية المسيلة (Doctoral dissertation, جامعة المسيلة).

سنوسي الشريف. (2021). دور التعاون بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (Doctoral dissertation, جامعة المسيلة).

رزيق صباح. (2022). المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021) (Doctoral dissertation, جامعة المسيلة).